

صندوق الأوبك للتنمية الدولية يوافق على اعتماد تمويلات قيمتها 284 مليون دولار أمريكي للعمليات

الإنمائية العالمية

١٥ أيلول/سبتمبر، ٢٠٢١: وافق صندوق الأوبك للتنمية الدولية (صندوق الأوبك) على اعتماد تمويلات جديدة تتجاوز قيمتها 284 مليون دولار أمريكي لصالح عمليات التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. وقد وافق مجلس المحافظين على هذه التمويلات في دورته السابعة والسبعين بعد المائة التي عُقدت بصورة افتراضية.

وقد أفاد مدير عام صندوق الأوبك، عبد الحميد الخليفة، أن معظم المشاريع الجديدة المعتمدة تهدف إلى دعم الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، كما أنها ستساعد الدول الشريكة على التعافي من آثار جائحة كوفيد-19 من خلال خلق فرص عمل، وتسهيل إجراءات الحصول على التمويل، وتعزيز التواصل.

وأضاف قائلاً: "يرسخ التمويل الذي نوفره عبر العمليات السيادية وغير السيادية التزامنا بالاستجابة للاحتياجات المتغيرة في البلدان النامية وتعزيز مساعي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أننا نتعاون مع الحكومات ومؤسسات تمويل التنمية والقطاع الخاص من أجل سد احتياجات التمويل الملحة في سبيل دعم الاقتصادات خلال الأوقات الصعبة".

سيقدم التمويل الجديد الذي يقدمه صندوق الأوبك للعمليات التالية في القطاع العام:

• المغرب، 100 مليون دولار أمريكي، برنامج دعم الإدماج المالي والرقمي:

يرمي هذا البرنامج إلى دعم المرحلة الثانية من سلسلة الإصلاحات البرنامجية للحكومة المغربية. وتهدف هذه الإصلاحات، التي وُضعت بالتنسيق مع البنك الدولي، إلى التخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19، وتوفير خدمات مالية بأسعار معقولة للأسر والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم (MSMEs)، وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية داخل الاقتصاد الرقمي، فضلاً عن تعزيز الإدماج الاقتصادي للشباب والنساء وخريجي الجامعات.

• المغرب، 14.3 مليون دولار أمريكي، المرحلة الثانية من الدراسة التصميمية الهندسية الاستهلاكية لخط أنابيب الغاز بين نيجيريا والمغرب.

يرمي هذا التمويل إلى دعم الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصادرة عن الحكومة المغربية والهادفة إلى الانتقال نحو منظومة طاقة منخفضة الكربون، وتنوع مزيج الطاقة لدى المغرب وتحقيق التزاماته في مجال الطاقات المتجددة. ومن المقرر أن تنطوي الدراسة على تقييمات مفصلة لعملية التنفيذ والتصميم لخط أنابيب الغاز المرتقب، وبالتالي تسهيل عملية اتخاذ قرار نهائي بشأن الاستثمار. وستساعد مساهمة صندوق الأوبك على وجه التحديد في المشاركة في تمويل أعمال المسح للمنطقة الشمالية لخط الأنابيب المذكور (أي في السنغال وموريتانيا والمغرب).

• السنغال، 30 مليون دولار أمريكي، تطوير طريق لوغا-كور مومارسار:

يرمي هذا المشروع إلى تطوير طريق يمتد على مسافة 54 كم، وذلك من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإطلاق العنان للإمكانات الزراعية للمجتمعات الواقعة في شمال غرب السنغال. ولدى بلوغ مرحلة الإنجاز، سيعزز المشروع قدرة السكان على التحرك في المنطقة وتبادل السلع مع موريتانيا المجاورة، وتقليل مدة التنقل وتكاليفه، فضلاً عن تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية لحوالي مليون شخص.

وجرت الموافقة على تمويل أربع عمليات في القطاع الخاص وقطاع تمويل التجارة بقيمة إجمالية تبلغ 140 مليون دولار أمريكي. إذ من المقرر تخصيص 90 مليون دولار أمريكي لدعم المؤسسات المالية في أرمينيا وفييتنام والسلفادور، وتعزيز قدرة الشركات متناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم على الوصول إلى مصادر التمويل، بما فيها تلك التي تملكها النساء وشركات أخرى تضررت من أزمة كوفيد-

19 ، فضلاً عن المشاريع المتعلقة بالمناخ. إضافة إلى ما سبق، تقرر تخصيص 50 مليون دولار أمريكي من هذا التمويل من أجل دعم التجارة الزراعية الدولية في غانا.

لمحة عن صندوق الأوبك

صندوق الأوبك للتنمية الدولية (صندوق الأوبك) هو المؤسسة الإنمائية الوحيدة المفوضة عالمياً التي تقدّم التمويل من الدول الأعضاء إلى الدول غير الأعضاء. وتعمل المنظمة بالتعاون مع البلدان الشريكة ومع مجتمع التنمية الدولي على تحفيز النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل حول العالم. وقد أنشئ صندوق الأوبك من قبل الدول الأعضاء في الأوبك في عام 1976 بتفويض متميز هو: دفع عجلة التنمية ودعم الفئات السكانية المختلفة وتمكين الأفراد. ويتمحور عملنا حول الأفراد، مع التركيز على تمويل المشاريع التي تلبي الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء والطاقة والبنية التحتية وإيجاد فرص العمل (بالأخص فيما يتعلق بالمنشآت البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة) وكذلك توفير المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم. وقد اعتمدنا حتى الآن مبالغ تزيد قيمتها على 22 مليار دولار أمريكي تمثلت بعمليات في أكثر من 125 دولةً شريكاً بتكلفة إجمالية تقديرية للمشاريع تبلغ 187 مليار دولار أمريكي. وتهدف رؤيتنا إلى عالم تكون فيه التنمية المستدامة حقيقة واقعة للجميع.